March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

مجلة كلية التربية للبنات
مجلة فصلية علمية محكمة في العلوم الانسانية والاجتماعية تصدرها كلية التربية للبنات-
جامعة بغداد-العراق
Journal of the College of Education for Women
A Refereed Scientific Quarterly Journal for Human and Social Sciences Issued by the College of Education for Women-University of Baghdad-IRAQ

Received: October 17, 2020
تاريخ الاستلام: ٢٠٢٠/١٠/١٧
Accepted: February 27, 2021
تاريخ القبول: ٢٠٢١/٢/٢٧
Published: March 28, 2021
تاريخ النشر الإلكتروني: ٢٠٢١/٣/٢٨
DOI: http://doi.org/ 10.36231/ coedw.v32i1.1467

The Role of Social Work in Reducing the Phenomenon of Fanaticism

Hasan Fadhil Jawad
Professor Doctor at the Department of Sociology/ College of Education for Women-University of Baghdad
hasanfadil1955@gmail.com

Abstract

The present study is concerned with the concept of ethics academically. It aims to investigate the major problems that contemporary Iraqi society suffers from; on top of which is the problem of sectarian and religious intolerance. Such a problem has a major role in the emergence of extremism and terrorism. It further destabilizes the security and stability of the country, exposing, as a result, the lives of citizens to the danger of genocide, disintegrating the social structure, stopping the wheel of development, rampant corruption, and deteriorating the political, social, moral and economic situation. Here comes the role of social work as governmental institutions and civil society organizations in curbing this reprehensible phenomenon in the hope of overcoming it. Such a role is in conformity with and implements the developmental, curative, preventive, and ethical objectives of social work, especially in the areas of: awareness, social construction unification, social peace, and of spreading the ethics of tolerance and social justice. It further helps to build the civil state, spreads the spirit of citizenship, and the respect for laws. Moreover, it encourages transforming the principles and human rights charters into a practical and lived reality. The research also summarizes the researcher's philosophy of (humanity), stating that: it is a single ethic for multiple cultures. It can be a base for actions and relationships within the framework of the optimal approach for the civil state, social work institutions, civil society organizations, local and international bodies and for departments working in the same direction. Such a philoshophy leads to overcome the strenuous obstacles left by sectarian and religious fanaticism in contemporary Iraqi society.

Keywords: human being, humanitarian project, philosophy, sectarian and religious intolerance, Social work

دور الخدمة الاجتماعية في الحد من ظاهرة التعصب

حسن فاضل جواد
استاذ دكتور في قسم علم الاجتماع/ كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد
hasanfadil1955@gmail.com

المستخلص

هذا بحث أكاديمي في الأخلاق كتب تحت عنوان (دور الخدمة الاجتماعية في الحد من ظاهرة التعصب المذهبي و الديني) تناول المشكلات الكبرى التي يعاني منها المجتمع العراقي المعاصر، وفي مقدمتها مشكلة التعصب المذهبي و الديني، التي كان لها الدور الأكبر في نشأة التطرف والإرهاب و زعزعة امن و استقرار البلد و تعريض حياة المواطنين إلى خطر الإبادة الجماعية و تفتيت البناء الاجتماعي و إيقاف عجلة التنمية و استشراء الفساد وتدهور الوضع السياسي والاجتماعي والأخلاقي و الاقتصادي. ودور الخدمة الاجتماعية بوصفها مؤسسات حكومية و منظمات مجتمع مدني في الحد من هذه الظاهرة المقيتة أملا في تجاوزها، و ذلك تطابقا و تنفيذا للأهداف الجوهرية للخدمة الاجتماعية؛ الإنمائية و العلاجية و الوقائية و الأخلاقية، لاسيما في مجالات العمل على التوعية و توحيد البناء الاجتماعي و نشر السلام الاجتماعي و روح و أخلاق التسامح و العدالة الاجتماعية و المساعدة في بناء الدولة المدنية و بث روح المواطنة و احترام القوانين و السعي من أجل تحويل مبادئ و مواثيق حقوق الإنسان إلى واقع عملي معاش. كما ضم البحث خلاصة لفلسفتنا في (الإنسانية) بوصفها أخلاقا واحدة لثقافات متعددة تصلح أن تكون قاعدة للعمل و العلاقات في إطار المنهج الأمثل للدولة المدنية ومؤسسات الخدمة الاجتماعية و منظمات المجتمع المدني و الهيئات و الدوائر المحلية و الدولية العاملة بالاتجاه نفسه، بما يؤدي إلى تجاوز العقبات الكأداء التي خلفها التعصب المذهبي و الديني و جملة الأضرار الناجمة منه في المجتمع العراقي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الإنسان، التعصب المذهبي و الديني، الخدمة الاجتماعية، فلسفة، مشروع الإنسانية

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

١ـ المقدمة

ابتداء لابد من التأكيد على أن مشكلتنا تكمن في الإنسان، و في (الآلة) المنتجة لهذا الإنسان؛ أي المجتمع بكل ما يتضمنه هذا المجتمع من بناءات روحية و مادية و تاريخية .. فعلى مدى مئات السنين الماضية لم يحصل هناك فرز أو تهذيب أو تكييف بين مخرجات البادية و الريف و المدينة في مجتمعنا ثلاثي التكوين. فنشأت لدينا منظومة هجينة اعتباطية من القيم و مفاهيم الانتماء أدت إلى تجزئة الشخصية الإنسانية لدينا إلى عدة أجزاء، كان من أهم مواصفاتها الإزدواجية و التناقض، و الضبابية في السلوك، و الفوضى في تعامل أفراد المجتمع بعيدا عن ثوابت و أسس البناء الروحي و المادي و الأخلاقي و التاريخي و الحضاري المطلوب في سير و تقدم مجتمع مثل مجتمعنا.

و كان من أهم منتجات هذه المشكلة حركة مجتمعية غير موحدة و غير ثابتة الأسس و المعالم، هشة الجدران، غير منتظمة في طبيعة الانتماء؛ تسعى إلى التغيير، لكن في إطارات سلبية لا تقوى على تطويع ما فيها من روح بدوية و ريفية و مدنية لصالح الوحدة المجتمعية و التحضر و لصالح إفراز قدر ضخم من الآليات و الثوابت الوطنية و الحضارية التي تسير وفقها كل شعوب العالم المتحضر في درب التقدم.

و كل هذه الأمور، فضلا عن المؤثرات الخارجية السلبية، خلقت إنسانا بعيدا عن مواصفات القيادة الناجحة المكينة للمجتمع في شتى البنى و المفاصل. بل خلقت إنسانا فيه من مزروعات القيم السلبية ما جعله بعيدا عن الإنموذجات القيمية و الروحية و العلاقات الإنسانية و الأخلاقية الواجبة بين البشر في المجتمع الواحد.

إن الحل الأكفأ كما نرى يكمن في خلق الإنسان الأنموذج، وليس الإنسان العادي الذي يحمل كل القيم السلبية المعروفة، و يمارسها، أو تمارس تأثيرها عليه من الولادة حتى الممات. و الإنسان الأنموذج هذا لا يمكن أن يخلقه مجتمع بمواصفات مجتمعنا الحالي بكل تأكيد، بل مجتمع يمتلك كافة آليات الخلق و البناء الصحيحة.. و هذا الآخر لا يقوم بين ليلة و ضحاها و لا نتوقع أن العلاقات و المؤسسات الاجتماعية القائمة الآن من الممكن أن تخلقه مهما طال الزمن بها أو قصر، إنّما علينا أن نستجمع كل ما لدينا من وسائل البحث لإيجاد (القدوة الأخلاقية الأنموذج) الكفيلة بتنفيذ هذه المهمة الشاقة الطويلة.

إن (القدوة الأخلاقية الأنموذج) ينبغي أن تتجسد في الحاكم و المفكر و رجل الدين و المعلم و ربّ الأسرة (ذكرا كان أم أنثى). فهذه العناصر الخمسة هي المعول عليها في البناء و إعادة البناء للإنسان المطلوب. و اني لأجد أن هناك إمكانية لذلك؛ فالأغلبية تريد التغيير، و إن شعبا بالمواصفات التاريخية لشعبنا أنتج من الإنموذجات الحضارية ما يعتد بها، قادر على إنتاج و إعادة إنتاج المثل و البدائل الشبيهة. إن النية متوافرة شرط البدء، وإن نواة من هذه الإنموذجات موجودة شرط منحها فرصة جمع باقي الجزيئات حولها، و التصدر و التصدير، و الإنتاج و إعادة الإنتاج ...

إن مثل هذه الأهداف العظيمة لابد أن يتوافر لها أولا الإنسان المؤمن بها، و الأسس الفكرية و النظرية التي تكفل نجاح التخطيط لها، و مؤسسات العمل التي تحول الفكرة و النظرية إلى واقع عملي معاش. و من هذه المؤسسات مؤسسات الخدمة الاجتماعية التي تؤدي دورا كبيرا في ذلك ، يعول عليها كثيرا، وفقا لما ألزمت هذه المؤسسات نفسها به من تخطيط و برامج و ممارسات و أهداف.

و نظرا لتعقيدات الواقع في بلدان (التحول) أو تلك التي مرت و تمر بظروف قاهرة مثل الحروب و الأزمات السكانية و الاقتصادية (مثل الحصار)، أو التي تعرضت إلى موجة من الاستعمار متعدد الأطراف و الأهداف و التوجهات، وجملة المشكلات الناجمة من ذلك، و منها مشكلة التعصب المذهبي و الديني، فإننا نزعم أن الخدمة الاجتماعية تؤدي دورا كبيرا في الحد من ظاهرة التعصب المذهبي و الديني في مجتمعنا، هذه الظاهرة التي ألقت بظلالها السلبية التدميرية الهائلة على مسيرة التنمية و التقدم و الأمن و السلام التي يصبو إليها أبناء المجتمع المخلصين لأوطانهم الذين يسعون إلى استنهاض الهمم و استعمال الأساليب العلمية و الحضارية كافة في إحداث أوسع عملية في التغيير و البناء المطلوبين.

٢ـ الجانب التحليلي

٢ـ١ *منهجية البحث*

من المؤكد أن الإحاطة بدراسة ظاهرة مثل (التعصب) تحتاج إلى توظيف أكثر من منهج للبحث، و ذلك لأسباب منها: أن هذه الظاهرة نفسها تشتمل بمؤثراتها السلبية ما اصطلح عليه بالبنى الفوقية للمجتمع التي تشكل نتاجات الوعي، و طبيعة التفكير السائد، و ما لخصائص هذا التفكير من جذور تضرب في عمق المسار التاريخي و الأخلاقي و النفسي و الديني و الثقافي لذلك المجتمع، و تشكل الدوافع الكامنة خلف السلوك و الاعتقادات المنحرفة الضارة التي قد تسيطر على حركة العلاقات الاجتماعية في مرحلة من المراحل.

لهذا كان لابد من استعمال المنهج الوصفي لأنه المنهج الرئيس المتبع في العلوم الإنسانية من دون حرمان أنفسنا من توظيف أسلوب التحليل النقدي الذي تعتمده العلوم الفلسفية و الاجتماعية و النفسية لتوجيه نقد موضوعي ينطلق من ملكة (حكم صادق) يشكل معيارا لصياغة الإجابات السليمة عن أسباب هذه الظاهرة من جهة، و تقديم المعالجات الكفيلة بإنهائها، أو الحد منها في الأقل، و من تأثيراتها السلبية على العلاقات الاجتماعية و مسار حركة البناء التنموي عموما، من جهة ثانية.

٢ـ٢ *ماهي الخدمة الاجتماعية*

هنا يمكننا إيراد مجموعة من التعريفات عن (الخدمة الاجتماعية) سواء كان هذا الاختصاص علما أم فنا أم مهنة أم نشاطا اجتماعيا وأخلاقيا. إذ يظهر من خلال هذه التعريفات التطور الذي شهده الاختصاص المذكور في القرن العشرين والذي نشهده اليوم بخطى متسارعة في ظل التعجيل الحاصل في المجالات كافة؛ الاجتماعية والفكرية والسياسية والاقتصادية ... إلى جانب ما نلاحظه من تطور المفهوم نفسه واستفادته من الفلسفة وبالذات فلسفة الأخلاق والعلوم الإنسانية والتطبيقية التي سايرته في التطور والتي استفادت منها (الخدمة الاجتماعية) استفادة كبيرة على الصعيدين النظري والعملي.

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

فقد عرف (هنسون) الخدمة الاجتماعية عام ١٩٢٥ بأنها نوع من الخدمة التي تعمل من جانب على مساعدة الأفراد أو جماعة الأسرة التي تعاني من مشكلات لتتمكن من الوصول إلى مرحلة سوية ملائمة، وتعمل من جانب آخر على أن تزيل العوائق التي تعرقل الأفراد عن أن يستثمروا أقصى قدراتهم (عبد الباقي،٢٠١٢، ص ٦). وقدم في مؤتمر باريس الدولي للخدمة الاجتماعية عام ١٩٢٨ تعريفا نص على أن الخدمة الاجتماعية إنما هي جهود مقصودة من أجل الوصول إلى تخفيف آلآم الناس، وتوفير حياة معيشية لائقة لأفراد المجتمع، والوقاية من الأمراض الاجتماعية، وتحسين الأحوال الاجتماعية وصولا إلى الرفاهية الاجتماعية (مكي، ٢٠١٨). أما الكتاب السنوي للخدمة الاجتماعية الأميركية الصادر عام ١٩٥٤ فقد عرفها بأنها خدمة تقدم للناس بغرض مساعدتهم أفرادا وجماعات ...على الوصول إلى علاقات ومستويات معيشية ...تتفق مع رغباتهم وقدراتهم ...والمجتمع الذي يعيشون فيه. بينما جاء تعريف الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعية الأميركية عام ١٩٥٦ بالقول ان الخدمة الاجتماعية:

> هي مهنة متخصصة لتسهيل تنمية العلاقات الاجتماعية للأفراد والجماعات مع النظم الاجتماعية ...وتقع المسؤولية الاجتماعية على الخدمة الاجتماعية في معرفة الظروف الاجتماعية للمجتمع ...حاضره ومستقبله ...وتقدم النصح للمسؤولين في المؤسسات الحكومية والطوعية، وقادة المجتمع أيضا...من أجل التعاون لإزالة المعوقات ...وابتكار خدمات توائم احتياجات مواطني المجتمع (جاسم، ٢٠١٤).

وقد صدر تعريف الأمم المتحدة عام ١٩٦٠ بأن الخدمة الاجتماعية هي نشاط منظم ...يهدف إلى العمل على إيجاد التكيف بين المواطنين وبيئاتهم الاجتماعية.

ومن الباحثين العرب مَن طرق موضوع تعريف (الخدمة الاجتماعية) ،مثل الدكتور عبد المنعم شوقي الذي رأى عام ١٩٦٥ أنها نظام اجتماعي مرن، يشترك في طرقه الأساسية مع بعض النظم الاجتماعية الأخرى، ويقوم بالعمل فيه متخصصون، بهدف مقابلة احتياجات الأفراد والجماعات في النمو والتكيف مع المجتمع، في حالة فشل النظم الاجتماعية، كما يهدف إلى مساعدة تلك النظم على النمو والتطور. ويعرف الدكتور أحمد كمال أحمد الخدمة الاجتماعية بأنها طريقة علمية لمساعدة الإنسان، ونظام اجتماعي يقوم بحل مشكلات هذا الإنسان وتنمية قدراته ومعاونة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع للقيام بدورها وإيجاد نظم اجتماعية يحتاجها المجتمع لتحقيق رفاهية أفراده (عبد الباقي، ٢٠١٢). بينما يرى الدكتور عبد الفتاح عثمان أن الخدمة الاجتماعية هي خدمة إنسانية فنية تستهدف مساعدة الناس أفرادا وجماعات لتحقيق علاقات إيجابية بينهم ومستوى أفضل من الحياة في حدود قدراتهم ورغباتهم (مختار، ٢٠١٨).

ويمكننا إيراد تعريفات أحدث من التي أوردناها توا نشرت على مواقع الشبكة الاجتماعية لمراكز البحوث المهتمة بالشأن نفسه والمواقع العلمية والأكاديمية المتخصصة والاجتماعية والجمعيات ذات الاهتمام المشترك والمعاجم الدولية. حيث يرد أن الخدمة الاجتماعية إنما هي تقديم الخدمات لمساعدة الأفراد إما بمفردهم أو ضمن الجماعة لكي يتمكنوا من التكيف مع الصعوبات الاجتماعية والنفسية في الوقت الحاضر وفي المستقبل، والتي تقف أمام مساهمتهم الفعالة في المجتمع. وتكون هذه الخدمة محددة من المؤسسة التي تقوم بها من ناحية، والأخصائي الاجتماعي من ناحية أخرى، من التي يقوم بها من أجل تنمية قدرات الأفراد وخلق الظروف الملائمة (عثمان وعرفان، ٢٠١٥).

كما يرد التعريف أن الخدمة الاجتماعية هي استعمال مختلف الأنشطة المهنية، أو الأساليب المعينة، لتوفير الخدمات الاجتماعية بشكل ملموس، إلى جانب التحقق منها ومعالجتها. فضلا عن المساعدة المادية للمحرومين اقتصاديا وجسديا وعقليا واجتماعيا (عبد الحميد، ٢٠٠٩). أي أن الخدمة الاجتماعية تتضمن أشياء كثيرة ؛مثل مساعدة الأفراد على تحسين حياتهم، ومساعدة الفئات في الحصول على الخدمات اللازمة ،وتوجيه المجتمعات المحلية نحو التغيير.

إن أحدث تعريف للخدمة الاجتماعية صدر قريبا –حسب علمنا- هو التعريف الذي اقترحته الجمعية العمومية للاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين (IFSW) في ٦و٧ يوليو من العام ٢٠١٤، إذ يرد فيه:

> إن الخدمة الاجتماعية مهنة قائمة على الممارسة والقواعد الأكاديمية التي تشجع التغيير الاجتماعي والتنمية، والتماسك الاجتماعي، وتمكين وتحرير الناس من خلال تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والمسؤولية الجماعية، واحترام التنوع الثقافي الذي هو أساس ممارسة الخدمة الاجتماعية التي ترتكز على نظريات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية والمعارف الأساسية، والخدمة الاجتماعية تشارك السكان والأشخاص والمنظمات لمعالجة تحديات الحياة وتعزيز الرفاهية (عبد الحميد، ٢٠٠٩).

وتجدر الإشارة هنا في تحليل التعريف الجديد للخدمة الاجتماعية إلى أن هذا التعريف يقر بأن علم الخدمة الاجتماعية لم يتم التوصل إليه فقط عن طريق الممارسة في بيئات محددة انطلاقا من النظريات الغربية بهذا الشأن، ولكن –أيضا- من خلال معارف الباحثين الأصليين من متخصصي الخدمة الاجتماعية في الشعوب الأخرى غير الغربية. ونظرا لأن تعريفات الخدمة الاجتماعية السابقة التي أصدرتها منظمات الخدمة الاجتماعية الغربية تعد جزءا من تاريخ الاستعمار، وقد تأثرت بالنظريات الغربية ومعارف الباحثين الغربيين، لذا فان التعريف المقترح يعكس عملية الاعتراف بأن الشعوب الأصلية في كل منطقة أو بلد لها قيمها وطرق المعرفة الخاصة بها، كما أن لها طرقها لنقل معارف الباحثين الأجانب، ولا ينكر أن هذه الشعوب قد قدمت مساهمات لا تقدر بثمن إلى العلوم الإنسانية.

٢-٣ فلسفة الخدمة الاجتماعية

إن فلسفة الخدمة الاجتماعية تنطلق في الأساس من السعي إلى تحويل ما هو كائن في المجتمع الإنساني إلى ما

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

ينبغي أن يكون، من خلال ما يمكن أن تقدمه من خدمات علاجية وإنمائية ووقائية و أخلاقية، ومن خلال البحوث والدراسات الميدانية النظرية والعملية، كي تتجلى حقيقة الإنسان وحقوقه كاملة لتمكنه من أن يعيش حياته بشكل أمثل كما أرادت له فلسفة الأخلاق و فلاسفتها، وكما قررته الأعراف والسنن والشرائع الأرضية والسماوية، وكما وضعته الخدمة الاجتماعية من أهداف عملية و غايات لها.

ويتضح ذلك بصورة جلية من خلال الاعتقاد ان فلسفة الخدمة الاجتماعية بحسب ما تكرره المصادر المعنية من قول إنها في مفهومها العام فلسفة اجتماعية أخلاقية، لان جذور فلسفة الخدمة الاجتماعية تتصل بالدين وبالنزعة الإنسانية القائمة في فطرة الإنسان وبالحركات الإنسانية النبيلة على مدى تاريخ الشعوب الساعية من اجل التقدم والتحرر والحياة الكريمة التي تليق بأفرادها، كذلك ترتبط بالعلوم الإنسانية والاجتماعية مستفيدة من نتائجها ومناهجها في صياغة نظريات الخدمة الاجتماعية ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق أهدافها الاجتماعية والإنسانية والأخلاقية السامية، كما ترتبط فلسفة الخدمة الاجتماعية بالعلوم التطبيقية التي تستفيد من مناهجها وأدواتها وأساليبها في العمل العلمي المنظم. كذلك ترتبط بالفلسفات الأخلاقية الكبرى والمذاهب الأخلاقية المعروفة على امتداد تاريخ البحوث والدراسات الأخلاقية في المجالات كافة. و ترتبط هذه الفلسفة أيضا بمبادئ حقوق الإنسان وجملة الوثائق والتشريعات النظرية والبحثية والعملية التي أنجزت بهذا الشأن حتى اليوم. إلى جانب ان فلسفة الخدمة الاجتماعية هي فلسفة عملية متطورة، تتفاعل على صعيد إنجازها، التنظيري والخدمي، النظرية بالممارسة بالشكل الذي يغني النظرية يوما بعد آخر وجيلا بعد آخر، والتي تشكل خبرة الممارس الاجتماعي أساسا لها.

من هنا يتضح أيضا أن فلسفة الخدمة الاجتماعية تحتضن مجموعة من المعايير والقيم والمبادئ الأخلاقية التي ترتبط بها في إداء مهامها على أيدي الأخصائيين الاجتماعيين؛ وتلك المعايير الأخلاقية تمثل حقيقة أساسية مشتركة يعمل على ضوئها كل من العميل والأخصائي الاجتماعي... ولهذا فان الخدمة الاجتماعية توجب أن تكون المعايير الأخلاقية إطارا مرجعيا يتم بداخله تصميم مشاريع الدعم والمساعدة أو التدخل المهني، ومجالا يتحرك فيه الأخصائي الاجتماعي وصولا إلى الهدف المطلوب.

إن الركائز التي تقوم عليها فلسفة الخدمة الاجتماعية تكشف لنا الأسس الأخلاقية لصياغة هذه الركائز صياغة فلسفية تمتد إلى جذور الفلسفات الأخلاقية والفلاسفة في التاريخ، على اختلاف مدارسهم، وتستند إلى موضوعات ومفاهيم شكلت وتشكل محاور مهمة للبحث الفلسفي الأخلاقي، وعلى اختلاف مناهج البحث الأخلاقي ومدارس الأخلاق كذلك. ومن هذه الركائز:

- الإيمان بقيمة الفرد وكرامته.
- الإيمان بالفروق الفردية سواء كانت بين الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات.
- الإيمان بحق الفرد في ممارسة حريته في حدود القيم المجتمعية.
- الإيمان بحق الفرد في تقرير مصيره مع عدم الإضرار بحقوق الآخرين.
- الإيمان بالمساواة والعدالة الاجتماعية بين جنس وآخر وفئة سياسية وأخرى وطائفة وأخرى ودين وآخر، واحترام التعددية الثقافية لأفراد المجتمع كافة.
- الإيمان بالحب والتسامح وعدم الإدانة، والدعوة إلى ثقافة الحوار.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا يمكن أن نتلمس حجم الصلة بين الخدمة الاجتماعية و معالجة الظواهر المنحرفة الهدامة التي تنشأ في المجتمع مثل التعصب المذهبي و الديني في قراءة سريعة لأهداف الخدمة الاجتماعية الأخرى بوصفها علما و فنا و مهنة و ممارسة اجتماعية. فالهدف الرئيس للخدمة الاجتماعية يكمن في تنمية المجتمعات وذلك عن طريق البحث عن القوى والعوامل المختلفة التي تحول دون النمو والتقدم الاجتماعي مثل: الحرمان والبطالة والمرض والظروف المعيشية السيئة التي تخرج من نطاق قدرة الأفراد الذين يعانون منها، فضلا عن كل ما يؤدي إلى الاحتراب و التفرقة و زعزعة أمن المواطن و البلد و ما من شأنه تهديد البنيان الاجتماعي و وحدته و خططه من أجل الإنماء و التقدم و الحياة الحرة الكريمة، بما في ذلك معالجة النزعات المتطرفة و العنف الناتج منها، و منها نزعات التعصب المذهبي و الديني نفسها، التي تتسبب في شقائهم. كما تبحث عن أسباب العلل في المجتمع كي تتصدى لهذه الأسباب وتكافحها، وتنتقي أفضل السبل الفعالة في المجتمع للقضاء عليها أو التقليل من آثارها، والأضرار التي تنتج منها، إلى أدنى حد ممكن. ويترجم هذا الهدف الرئيس في تحقيق ما من شأنه:

- غرس القيم الاجتماعية كالعدالة والأمن واحترام العمل واحترام الزمن ... وغير ذلك، بوصفها قيما إيجابية تساعد على الارتقاء بأخلاق الإنسان ومن ثمّ دفع عجلة التقدم والتنمية إلى أمام.
- معالجة المشكلات المرتبطة بالإدمان والجريمة و الحيلولة دونها و ما يتصل منها الاحتراب و الجرائم التي يشكل التعصب المذهبي و الديني السبب الرئيس فيها، والتوعية الخاصة بهذا الشأن.
- زيادة حجم الطاقة المنتجة في المجتمع بطرق متعددة، منها مساعدة المتكاسلين والمنحرفين و العاطلين عن العمل وذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم للعودة إلى العمل والإنتاج.
- تجنيب المجتمع الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، وذلك لتدعيم التضامن والتكافل الاجتماعي بأساليب عدة؛ منها ما يتعلق برسم السياسة الوطنية للدولة والحيلولة دون إدخال البلد في حروب كاذبة الأهداف، ومعالجة موضوع الفساد الإداري والمالي والأخلاقي، وإخراج البلد من صراعات التعصب المذهبي و الديني، والعشائرية والقومية التي كثيرا ما شهد التاريخ أنها تفتك بالمجتمعات ذات الثقافات المتعددة، وتكون سببا في تمزقها وانهيارها وتخلفها على شتى الأصعدة.

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

- المساهمة في تنمية الموارد البشرية.
- العمل على الاكتشاف المبكر للأمراض الاجتماعية، ومظاهر التفكك، من خلال الدراسة والتحليل اللذين يهدفان إلى الوصول لاكتشاف أسباب هذه الأمراض، وبيان مناطق الخلل، ووضع أنسب الحلول والمعالجات.

لقد انتبه الباحثون في مجال الخدمة الاجتماعية إلى أهمية هذا التخصص الإنساني الدقيق في معالجة المشكلات المعاصرة التي يعيشها مجتمعنا في ظل ظروف الهيمنة الاستعمارية و المخططات الخبيثة التي تسعى، من ضمن ما تسعى إليه، إلى تهشيم بنى المجتمع و الحيلولة دون توحدها و خلق كل الإشكاليات و المشكلات التي تحول دون استقراره و استتباب الأمن فيه. و من هذه البحوث ما درس مسؤولية الخدمة الاجتماعية في مواجهة الإرهاب و التطرف و وضع البرامج و الإنموذجات الخاصة بعمل الخدمة الاجتماعية في هذه المواجهة، و دور الأخصائي الاجتماعي المفترض بهذا الشأن. جنبا إلى جنب مع أهداف العمل الاجتماعي الذي تضطلع به الخدمة الاجتماعية في تحقيق السلام الاجتماعي، و زرع روح المواطنة و توجيهها و تصحيحها ، و العدالة، و تنمية ثقافة التنوع و الاختلاف الإنساني ... و غيرها (جيب، ٢٠١٩).

و لابد من الإشارة هنا إلى أن تمحور مهنة الخدمة الاجتماعية حول (حاجات الإنسان) يولد لديها الإيمان بأن إشباع هذه الحاجات إنما هو تطبيق لمبدأ العدالة الأساسية. ولهذا تتجه الخدمة الاجتماعية إلى عد حقوق الإنسان مبدأ تنظيميا (أخلاقيا) في ممارسة الخدمة الاجتماعية.. وانطلاقا من الاعتقاد بعدم إمكانية الفصل بين الخدمة الاجتماعية النظرية، والقيم والأخلاقيات المتعارف عليها في هذا المجال، وبين الخدمة الاجتماعية بوصفها ممارسة إنسانية. و لهذا يصبح من نافلة القول أن حقوق الإنسان المقابلة لاحتياجات الإنسان المقصود ينبغي ان تعزز وتدعم، بوصفها من مبررات جهود الخدمة الاجتماعية والمحرك لها.

لقد ألزمت الخدمة الاجتماعية نفسها أن تنظر إلى عملها من المنظور الشامل لحقوق الإنسان وذلك لأن هذا المنظور يعزز المهنة بإضفاء طابع الإحساس بالوحدة والتضامن. ولهذا نلاحظ أن العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية يتميزون بإدراكهم أن عملهم وثيق الصلة باحترام مبادئ حقوق الإنسان، مثلما يدركون أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية تشكل وحدة لا تتجزأ؛ سواء ما تعلق منها بالحقوق المدنية والسياسية، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن فهم المسؤولية الواقعة على عاتق مهنة الخدمة الاجتماعية يجعلها تقبل عن رضا كامل القيام بدور المدافع عن حقوق الإنسان، والعمل على إزالة كافة صور الانتهاكات ضد هذه الحقوق، عبر ممارساتها في العمل الفردي والجماعي. إن حقوق الإنسان تمثل مجموعة من المبادئ الضرورية لتكوين شخصية الفرد، والعمل على صيانة وجوده. ولهذا فان أي عملية خرق أو انتهاك لحقوق الإنسان تمثل في الوقت نفسه تصرفا تحكميا، وربما انتقائيا، مخلا بحقوق الإنسان. والخدمة الاجتماعية– هنا – تؤمن أن الوصول إلى عالم خال من المعاناة، عالم تتحقق فيه الرفاهية المطلوبة، إنما يستلزم ضرورة تطبيق وإرساء مبادئ حقوق الإنسان بما يضمن بقاء النوع الإنساني (عبد الحميد، ٢٠٠٩).

إن حق الحياة يعد حقا مقدسا، مركزيا، من حقوق الإنسان، لذلك فان هذا الحق ينبغي أن لا يذكر بتجرد عن الحقوق الأخرى للإنسان التي تضمنتها المواثيق المحلية و الدولية في الشأن نفسه، و منها: وجوب العيش الآمن المطمئن الذي تتوافر فيه مستلزمات الحياة الطبيعية الحرة الكريمة؛ من بيئة آمنة فكريا و قانونيا و سياسيا و اقتصاديا و أخلاقيا و اجتماعيا و طبيعيا... و هذا ما يفترض توفير مستلزمات تتعلق بترسيخ أسس و ممارسات و عوامل السلام و العدالة الاجتماعية، و السعي لعلاقات تقوم على احترام الآخر و خياراته من النواحي كافة. و ما يتضمنه هذا من بناء أسس أخلاقية اجتماعية لعلاقات إنسانية تسودها قيم التسامح و التعاون و المحبة و الإيثار و احترام كرامة الإنسان و خياراته و صونها.

و في الوقت الذي يشكل فيه التعصب المذهبي و الديني تهديدا لكل هذه الحقوق، فان الخدمة الاجتماعية تضع في حساباتها و برامجها، في البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة، أن هذه الحقوق و أخرى غيرها هي من أولويات واجباتها و أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها ببرامج و خطط قصيرة و متوسطة و بعيدة المدى، ترافقا مع واجباتها و أهدافها الأخرى في كل المجالات التي تخص الأفراد و الجماعات و المؤسسات.

إن المتأمل في فلسفة الخدمة الاجتماعية، والأسس التي تقوم عليها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، لا يساوره أدنى شك في أنها جميعا تصب في صميم مفهوم حقوق الإنسان وفلسفتها. بل ان الأخصائيين الاجتماعيين شاركوا وما زالوا يشاركون في صياغة المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان، وهم أكثر المناضلين من أجل نيل الإنسان تلك الحقوق، وفي هذا الصدد تشير الدكتورة (اليزابث كلارك) المديرة التنفيذية للأخصائيين الاجتماعيين في واشنطن إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين المحترفين لديهم معرفة بيولوجية ونفسية واجتماعية (تكاملية) وتجربة تطبيقية فريدة يمكن أن تساهم في تحقيق مبادئ حقوق الإنسان التي تؤكدها مواثيق الأمم المتحدة على أرض الواقع.

واستنادا إلى تعريفات الاتحاد العالمي للأخصائيين الاجتماعيين، الذي يرعى مناسبات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، فان هذه الحقوق يمكن اختزالها في (الكفاح من اجل كرامة الإنسان، والحريات الأساسية التي تساهم في تطوير الإمكانات والقدرات البشرية). ويمكن بيان مبادئ الخدمة الاجتماعية في مسألة حقوق الإنسان في النقاط الآتية:-

- لكل إنسان قيمة مميزة وفريدة تبرر الاهتمام الأخلاقي بهذا الإنسان.
- كل شخص يملك الحق في تحقيق ذاته شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى انتهاك حقوق الآخرين.
- يجب على كل مجتمع أن يعمل بأقصى طاقاته لتلبية أكبر قدر ممكن من احتياجات أفراده....
- يلتزم الأخصائيون الاجتماعيون بمبادئ العدالة الاجتماعية.

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

- يلتزم الأخصائيون الاجتماعيون باحترام حقوق الإنسان للأشخاص والجماعات، كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- إن أبرز قضايا حقوق الإنسان التي يطرحها الاتحاد العالمي للأخصائيين الاجتماعيين، التي يتفاعل معها الأخصائيون الاجتماعيون تتمثل في: الحياة، الحرية، المساواة، عدم التمييز، العدالة، التضامن، المسؤولية الاجتماعية، السلم ونبذ العنف، الحفاظ على البيئة ....(الفوزان، ٢٠٢١).

٢ـ٤ الإنسان في الخدمة الاجتماعية

أهداف الخدمة الاجتماعية مارة الذكر وأخرى غيرها تؤكد المكانة الكبيرة التي منحها هذا الاختصاص للإنسان، ذلك المخلوق الذي يمثل المحور المركزي الغائي المشترك بين فلسفة الأخلاق والخدمة الاجتماعية، ولاسيما عندما تتحدث مراجع الخدمة الاجتماعية عن الأهمية القصوى لمساعدة الأفراد على النضج وتنمية شخصياتهم وتوفير احتياجاتهم إلى أبعد حد ممكن، وإتاحة الفرصة لأفراد المجتمع كافة لتنمية قدراتهم واكتساب مهارات مختلفة، وممارسة الحياة الديمقراطية بشكل عام، وتوعية أفراد المجتمع بضرورة احترام الفروق الفردية الإيجابية والتخلي عن أي خلق من شأنه التحيز والتحامل على الآخرين، مع العمل على غرس القيم الاجتماعية والأخلاقية في أفراد الجماعة ومساعدتهم على النضج الاجتماعي وإزالة أي إمكانية لنشوء التعصب والتحزب غير المشروع، إلى جانب مساعدة الأفراد على التمسك بحقوقهم والمطالبة بها من دون تردد أو خوف والعمل على التوسط لدى المؤسسات المعنية لنيل هذه الحقوق (محمد الحسن وشهاب، ١٩٩٠).

إن فلسفة الخدمة الاجتماعية تنظر إلى الإنسان على أنه وسيلة وغاية في وقت واحد، وأنه الطاقة القادرة على إحداث التغيير والتنمية وتحقيق الأهداف التي تحرك وجوده بوصفه المخلوق الأرقى في هذا الكون. وتتجسد النظرة إلى الإنسان في مبادئ العمل في الخدمة الاجتماعية من خلال الأخذ بعين الأهمية العوامل النفسية والاجتماعية والفلسفية (التكاملية)، التي تشكل بحد ذاتها النظرة إلى الإنسان في الخدمة الاجتماعية، والتي تتلخص في النقاط الجوهرية الآتية:-

١. إن الإنسان كائن اجتماعي، بمعنى أنه يرغب في العيش مع الآخرين، بل إنه لا يمكنه العيش من دون الآخرين.
٢. إن لكل إنسان، سواء كان فردا أم منتميا إلى جماعة، حاجات مادية ونفسية و قيمية وأخلاقية ومبادئية يحاول تحقيقها باستمرار، وهذا ما يشكل المبعث الأساس لحدوث التفاعل الاجتماعي بينه وبين أفراد المجتمع الآخرين، والذي يكون الدافعية الأولى لإحداث التغيير.
٣. إن الإنسان نتاج مجتمعه ، بمعنى أن سلوكه في أي لحظة يكون نتيجة مباشرة للخبرات الاجتماعية التي استحصلها طوال حياته، والتي تكون القيم والاعتقادات والمبادئ الأخلاقية جزءا منها، مثلما أكدنا في مقدمة هذا البحث.
٤. إن كل إنسان تتصارع في داخله رغبات متضاربة، إذ إنه –في كثير من الأحيان- يريد الاعتماد على غيره، من جهة، ويريد الاستقلال، من جهة ثانية، مثلما أنه ينزع إلى التقليد من ناحية وينزع إلى التجديد من ناحية أخرى، وهو في الوقت نفسه يميل إلى إحداث التغيير في حياته وحياة مجتمعه، لكنه يميل أيضا إلى الاستقرار.
٥. إن اقتناع الإنسان ذهنيا بفكرة أو سلوك أو قيمة من القيم الأخلاقية والاجتماعية والشخصانية لا يعني أنه سيدخل تلك الفكرة أو القيمة إلى حيز التطبيق ويجعلها سلوكا عمليا معروفا به، من غير مران وتكرار، بروية وتدبر، حتى تصبح تلك القيمة عادة له يمارسها من غير تفكر وعناء. وتلك هي وسيلة استحصال الفضائل في فلسفة الأخلاق وتحولها من حال التطبع إلى حال الطبع الراسخ.
٦. إن الإنسان يحيط نفسه دائما بسياج دفاعي، إذ تؤدي غرائزه دورا في ذلك، حتى انه ليظهر غير ما يبطن لكي يتمكن من تبرير سلوكه أمام المجتمع الذي يكون بالنسبة له مثارا للرضا أو عدم الرضا.
٧. إن للإنسان القدرة على التكيف مع الظروف المحيطة به من دون مساعدة خارجية في أغلب الأحيان، ومن المفارقات العجيبة في هذا الإنسان أنّ لديه القدرة على التكيف مع عوامل الظلم والكبت والحرمان، والتصرف إزاءها إما بنفسية الإنسان المقتنع بمصيره، وإمّا بنفسية الإنسان الراغب برد ذلك عنه ولكن بأساليب ملتوية ومخفية.
٨. إن للإنسان القدرة على قيادة عملية التغيير الذاتي والموضوعي في داخل شخصيته وداخل مجتمعه.
٩. إن بعض أفراد المجتمع يمتلكون نفوذا أكبر من أفراد المجتمع الآخرين ، وهذا النفوذ إمّا مصدره السلطة أو المال أو الجاه، وفي بعض الأحيان يكون مصدره الدين أو العلم ،أو غير ذلك من المرتكزات التي يعتقد الإنسان أنه يحمي نفسه بها أو أنها تحقق له القدرة على السيطرة على مسارات الأحداث والأمور والناس.
١٠. إن الإنسان يتصف بالثبات النسبي للقيم المتأصلة في نفسه، وإن من الصعب إقناعه بضرورة تغيير أو تطوير مثل هذه القيم بمدة زمنية قياسية، إذ إن أي تغيير لمصلحة الإنسان الفرد أو المجتمع يحتاج إلى وقت قد يطول في أحيان معينة بحسب المقاومة النفسية وبحسب قوة ما ترسخ من العوامل المطلوب تغييرها، وقوة الواقع المحتضن لها.

٢ـ٥ التعصب المذهبي و الديني .. أبعاده و مراميه وسبيل الحد منه

من خلال قراءتنا لواقعنا المحلي و جملة الظروف و المشكلات التي أفرزها التعصب المذهبي و الديني فيه، فقد توصلنا إلى جملة من الملاحظات و الأفكار التي يمكن أن يعتمدها الاختصاصي الاجتماعي في العمل و التوعية و التثقيف للحد من هذه الظاهرة السلبية الهدامة، و جعل ذلك من صميم أهداف عمله و مرتكزا أساسيا لتحقيق الغايات الإنسانية الكبيرة للخدمة الاجتماعية في المجالات كافة و التي لا يمكن أن ينجز أي شيء منها من دون القضاء على هذه الظاهرة أو الحد منها فقد ألقت بظلالها الكثيفة على مرافق العمل الاجتماعي كافة و شكلت عقبة كأداء أمام أي إنجاز اجتماعي يمكن أن تصبوا إليه مؤسسات الخدمة الاجتماعية في البلد.

إن التعصب المذهبي و الديني ينتزع من الإنسان قدراته الإدراكية ووعيه وقدرته على التمييز بين ما هو صالح لنفسه

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

ولمجتمعه وبين ما هو طالح، ويمنحه بديلا من تلك القدرات: الانسياق الجمعي الأعمى الذي يمحق الذات الإنسانية جملة وتفصيلا. ويحولها إلى ذات منقادة ممسوخة الإرادة.

كما أن التعصب المذهبي و الديني يجعل الإنسان يستغني عن قدراته العقلية لمصلحة أشخاص ومقولات وقضايا لا يعلم هو نفسه مدى صدقها وأحقيتها في أرض الواقع والسبب خداعة بأن ربه أو نبيه أو مولاه أو مرجعه قد قالها، أو فعلها. إن التعصب المذهبي و الديني يستنفر في الإنسان مكمن (الغرائز الحيوانية) فيثير فيه غريزة التباغض والحقد والاختلاف بلا سبب، وغريزة حفظ الذات وتأكيدها بأي ثمن على حساب محق الذوات الأخرى، ويخبئ فيه (الأنا العليا)، مكمن (الضمير والوعي المتنامي) الكفيل بالمراجعة العقلانية الدائمة للأفعال و الأقوال (الأوامر والنواهي) ..فتتلاشى بذلك القيم التي تميزه كإنسان يعيش في مجتمع، من عفو وتسامح و تراحم و مودة وشعور نبيل بعلو مشاعر الإنسانية ومطالبها فوق مشاعر الذات الفردية الأنانية ومطالبها. و لهذا رأى بعض الباحثين أن خيار الانتماء إلى التعصب المذهبي و الديني من عدمه هو غالبا خيار وهمي في حالة هيمنة هذه الظاهرة على الذات الإنسانية .. فالتعصب المذهبي و الديني هو نفي حرية هذا الاختيار و الحرية هذه لا تمارس إلا من خلال الصراع معها (بشارة، ٢٠١٨). و لهذا نحكم أن التعصب المذهبي و الديني يقف على طرفي نقيض مع الحرية و لا يليق بالباحثين عن الحرية و التحرر، إنما هو صفة تقليدية من صفات الباحثين عن العبودية و الاستعباد.

إن معظمنا حمل توجيهات مختلفة لمصادر تعديل السلوك الإنساني اليومي المؤقت النسبي و الدائمي المبدئي الذي يتصف بنوع من الثبات. فحينما يقدم الواحد منا على فعل ما يسترجع ما لديه من خزين معرفي يؤشر الروادع و المنبهات التي تشكل الحكم الذاتي على صواب سلوك ما للإنسان من عدمه. و من هذه الروادع التي يمكن أن نصيغها بصورة أسئلة قولنا: هل هذا الفعل حرام أم حلال ؟(الرادع الديني). أو هل هذا الفعل عيب أم لا؟ (الرادع الأخلاقي) أو هل هذا الفعل جائز أم غير جائز؟ (الرادع القانوني) أو هل هذا الفعل مألوف أم غير مألوف ؟ (الرادع الاجتماعي) أو هل هذا الفعل نافع للذات و الآخرين أم لا ؟(الرادع الذرائعي) أو هل هذا الفعل صحيح أم لا ؟ (الرادع المعرفي)...أو هل هذا الفعل مرضٍ للضمير أم لا ؟ (الرادع الذاتي الإنساني) ...

لقد بحثت في أصل التعصب المذهبي و الديني و طبيعته فوجدت أن كل أنواع الروادع تشترك في رفض التعصب المذهبي و الديني بوصفه من الأفعال التي لا تتفق مع الحلال و الجائز و غير المخالف و ليس بالعيب و الصحيح و النافع ... من كل النواحي الدينية و الخلقية و الاجتماعية و القانونية والنفعية و العادات و التقاليد و النفعية و الضمائر ...

وفي التحليل السيكولوجي الأخلاقي الاجتماعي لمن طاف بهم التعصب المذهبي و الديني لاحظنا أن هؤلاء لا يستندون على أسس عقلانية إنسانية في سلوكهم و تفكيرهم الطائفي ... بل لو قيضت لهم الإمكانية الإدراكية لوجدوا أنهم بذلك يطردون أنفسهم من مملكة الإنسانية لينضموا إلى مملكة الحيوانية التي تفتقر إلى أي سلطة من دين أو أخلاق أو قانون أو معرفة أو عرف أو عادات أو تقاليد جديرة بالإنسان الواعي.

إن التعصب المذهبي و الديني قد يكون لعبة سياسية في مجتمعنا و بلدنا .. لعبة سياسية ليس فيها من المبادئ شيء يذكر، و قد تم استغلال من سقط في براثنها إلى درجة محقت فيها إنسانيته محقا و استلب فيها عقله استلابا و غيب فيها وعيه تغييبا، و إنه في مسار الأحداث التي جرت و تجري ما كان هؤلاء الضحايا غير حطب نار حروب و فتنة أحرقت و ستحرق الأخضر و اليابس، و إن الذين خدعوهم على استعداد أن يبيدوهم عن بكرة آبائهم من دون أن يرف لهم جفن مقابل تحقيق مصالحهم التي افتقرت إلى أي درجة من المشروعية و الأخلاق. حتى قيل في التعصب المذهبي و الديني (إنه لعبة الأذكياء للسيطرة على الأغبياء)، بل هو سلاح الخبثاء لسحق الأغبياء.

وبحسب بعض الباحثين فان (التعصب المذهبي و الديني في العراق المعاصر) لا علاقة لها بمذاهب فكرية أو دينية إنّما هو ذو علاقة بتيارات سياسية و اجتماعية (العلوي، ٢٠١٨)، و هو الأمر الذي يوحي بنوع من التمييز بين التعصب المذهبي و الديني و العنصرية. بينما يرى باحث آخر أن مشكلات العراق الحالية و منها التعصب المذهبي و الديني تعزى إلى الدين أو العداوات الأولى بين مجتمعات البلاد المختلفة بل إلى تنافسات أثنيه طائفية على السلطة ملأت الفراغين السياسي و الأمني (علاء الدين، ٢٠١٨).

لكن باحثين آخرين يرون أن ثمة تشابها كبيرا بين العنصرية و التعصب المذهبي و الديني، ولاسيما إذا عرّفنا العنصرية تعريفا ثقافيا. فالفرق الرئيس من وجهة نظرهم هو أنه يمكن للإنسان ـ نظريا ـ أن يغير طائفته، و لكن ليس بالإمكان أن يغيّر عرقه، و مع ذلك، تعد العنصرية في الحالتين تركيبا اجتماعيا لتكريس الاختلافات و جعلها أساسا لبناء السياسات و التمييز بين البشر على أساس هذه الفوارق المركبة اجتماعيا .. و هذا ينطبق على التعصب المذهبي و الديني أيضا (بشارة، ٢٠١٨). و هذا يلقي ضوءا على التقاء مصالح و مخططات الطائفيين والعنصريين في بلدنا الذين جسدتهم فئة من السياسيين ممن عملوا و يعملون بمنهجهم على تفتيت الأواصر الاجتماعية للمجتمع العراقي استهدافا للطبيعة الجغرافية و التاريخية و الوطنية الموحدة للشعب العراقي التي أكدتها الأحداث التاريخية على مدى قرون ماضية.

و على الرغم من ذلك فنحن نرى أن التعصب المذهبي و الديني مرض نفسي و أخلاقي و فكري، و من يصاب به ينبغي التعامل معه على أنه إنسان مريض يحتاج إعادة تأهيل عن طريق استعمال ما يلزم من أدوية و علاجات و وسائل كفيلة بشفائه. و في كل الأحوال فالمريض طائفيا لا ينبغي تسليمه أي مسؤولية فكرية أو اجتماعية أو سياسية أو إدارية أو تربوية أو دينية لأنه إنسان غير مؤهل. حتى لقد بات من نافلة القول: إن معظم ما نعانيه من مشاكل في بلدنا ناتج عن قيام المستعمر بتنصيب أناس مرضى بالتعصب الديني و الطائفي على مقاليد الحياة و الحكم في بلادنا. و لا يمكن حل أي مشكلة منها قبل أن نستبدل قيادات التعصب المذهبي و الديني المتحكمة بقيادات

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

إنسانية وطنية نقية سالمة من أي مرض خطير كمرض التعصب المذهبي و الديني هذا.

لقد لاحظنا ظواهر خطيرة للغاية كان التعصب المذهبي و الديني السبب الرئيس أو أحد أسباب نشوئها ، منها: أن التعصب المذهبي و الديني غيّر أخلاق بعض الناس، و استبدلها بأخلاق رديئة ما كنا قد ألفناها من قبل. و التعصب المذهبي و الديني أعمى بصائر بعض الناس و بصيرتهم فما عادوا يحكمون على الأشياء، والأحداث، و الأشخاص أحكاما عادلة صادقة صحيحة، ففقدوا بذلك الحكمة والعدل و سلامة النظر و المنطق في رؤيتهم للعالم من حولهم بكل ما في هذا العالم من أشياء.

أصبح التعصب المذهبي و الديني مركبا سهلا لكل الدجالين و المجرمين والكذابين و اللصوص سواء أكانوا من السياسيين أم رجال الدين أم العامة.. و صاروا يصلون إلى مبتغاهم بسهولة لانتشار الجهل، و وجود آذان صاغية لهم و أشخاص ملوثين بالتعصب المذهبي و الديني-المرض- نفسه، بلا مراجعة للعقل و العاقل و المعقول؛ ففقدوا بذلك حسن التصرف و الإرادة و الضمير المؤنب لهم على ما يرتكبوه من أخطاء بحق أنفسهم و وطنهم و أهلهم و الناس كل الناس من حولهم؛ حتى صرنا متأكدين أن التعصب المذهبي و الديني أصبح ظلما للنفس البشرية المرتكبة لحماقاتها المؤمنة بها.

والتعصب المذهبي و الديني إنما هو نكوص اجتماعي و وجداني و فكري في مسار مجتمعنا؛ حتى صرنا نرى مواقف التعصب المذهبي و الديني معادية بشكل آلي لما هو إنساني و لكل ما يمتّ للعلم و الحضارة و التقدم بصلة. فظهرت علاقة متينة بين التعصب المذهبي و الديني و التربية المنحرفة و اللاإنسانية و الجهل و التخلف ..

و هنا لابدّ من أن نؤكد أنّ التعصب المذهبي و الديني إذا دخل من الأبواب على شعب من الشعوب خرج الأمن و الإيمان و السلام و الاطمئنان من شبابيك تلك الشعوب، و في هذه الحالة ستتحول حياة هذه الشعوب إلى شريعة للغاب، لا يحكمها قانون إنساني و لا تدوم فيها الحكمة و لا يعيش فيها الحكماء. إضافة إلى أنه سلوك يساير التخلف بأبشع صوره، و يجافي منطق العقلاء، و لا يدل على أي درجة من درجات الوعي. و لذلك فان علينا أن لا نبقيه مزرعة للحقد و الفرقة و الكره و التناحر و الاقتتال بين الناس، و هنا يأتي التأثير الكبير للخدمة الاجتماعية.

لقد رأينا في إطار تحليل سيكولوجية التعصب المذهبي و الديني أن الذين يسجنون أنفسهم في باطن التاريخ و لا يرون نور الحاضر هم أكثر الناس عرضة للإصابة بمرض التعصب المذهبي و الديني من غيرهم. و عندما يتلوث الوعي الاجتماعي في بلدنا بروح التعصب المذهبي و الديني يفقد الإنسان القدرة على الانتماء و الحكم و التمييز السليم. و يصبح أداة مسيرة للتدمير و خلق العنف و عدم الاستقرار و الأمن المادي و الاجتماعي. و قد رأينا كيف أن التعصب المذهبي و الديني كان سببا في تدمير جزء مهم من مدننا و إبادة شعبنا، و إذا لم نقض عليها فسيدمر الباقي من مدننا و يقتل الباقي من شعبنا.

و بعد كل هذا و ذاك لابد من التأكيد على أن السلوك المتعصب الديني و الطائفي إنما هو في حقيقته سلوك جاهل ينافي المبادئ المعرفية للعقائد و الأخلاق الإنسانية، و يتعاكس مع متطلبات العلم الذي يوجبه التحضر و التقدم لأي شعب مؤمن.

فضلا عن ذلك فقد رأينا أنه ليس هناك ضرر على بلدنا و شعبنا أكبر من الضرر الذي تسببه مواقف التعصب المذهبي و الديني، على الصعيد السياسي أو على جميع الأصعدة الأخرى. و اعتقدنا أن أسهل طريقة لصناعة الخونة و المجرمين و القتلة و المنحرفين في بلد ما تبدأ بتلقين الناس الجهلة دروسا في التعصب المذهبي و الديني المقيتة.

و من الأفكار التي نقترحها منهجا و هدفا ينسجم مع منهج و أهداف الخدمة الاجتماعية بصورة عامة في معالجة مرض التعصب المذهبي و الديني الخبيث ما يأتي :

- إن واجبا إنسانيا ووطنيا وأخلاقيا عظيما قد أوكلنا به نحن؛ الذين لا نؤمن بالتعصب المذهبي و الديني؛ وهو: أن لا نقف عند رفض التعصب المذهبي و الديني في قرارة أنفسنا ، وإنما علينا أن نقاومه بشتى الوسائل السلمية المتوافرة لدينا؛ وأولها استعمال الفكر والحجج العقلية والتاريخية لإخراج التعصب المذهبي و الديني من أي دائرة دينية و علمية و تاريخية وسياسية وأخلاقية واجتماعية ... و هذه المهمة تتطلب وعيا و إدراكا عاليين للأخصائي الاجتماعي نفسه الذي يرفض في قرارة نفسه التعصب المذهبي و الديني و قد تحرر منه ، و عمل بجد و مصداقية على تحرير الآخرين منه.
- علينا أن نبدأ هذه المهمة في عوائلنا وأهالينا المقربين وأصدقائنا ومجتمعنا. وأن لا نكف عن التوعية والنصح والإرشاد ما تمكنا إلى ذلك سبيلا. أي أن مهمة الأخصائي الاجتماعي ينبغي أن لا تقف عند حدود الواجب العملي الذي تفرضه عليه وظيفته، أو انتسابه الطوعي إلى إحدى منظمات المجتمع المدني العاملة في الاتجاه نفسه، و إنما يجعل من هذه المهمة جزءا من رسالته الإنسانية الأخلاقية بوصفه فردا فاعلا في مؤسسة كبرى هي مؤسسة المجتمع بشكل عام.
- ليتجذر إيمان راسخ في نفوسنا أنه لا يستقيم مع الحياة الصحية الصحيحة الجمع ما بين الإنسانية والتعصب المذهبي و الديني، أو بين الإيمان الديني الفعلي والتعصب، أو بين محبة الرموز التاريخية والتعصب المذهبي و الديني، أو بين الوطنية وقيم المواطنة كلها و التعصب المذهبي و الديني، أو بين الشرف، بل والأعمال الشريفة النبيلة الطاهرة كلها، والتعصب المذهبي و الديني؛ فالتعصب المذهبي و الديني لا يمتلك مؤهلا يقربه أو يجمعه مع كل هذه القيم العظيمة. و هو الموضوع الذي يمس الأهداف الأخلاقية للأخصائي الاجتماعي في تقويم القيم السائدة و نشر و تجذير روح القيم الأصيلة في بنيان العلاقات الاجتماعية السائدة، و تأسيس ما يكون بداية سليمة للتغيير و التنمية الشاملة لاستعادة قدرات الإنسان على البناء الفاعل المكين.
- ينبغي أن نعمل على نقد وتصحيح مواقف الفكر الديني والتاريخي والسياسي والاجتماعي التي يتذرع بها المتعصب المذهبي و الديني، ونعتمد هذا النقد أساسا في تجفيف منابع هذا المرض الخبيث، بداية، لإنهاء هذه الظاهرة التي جرت الويلات على مجتمعنا، وتطهير النفوس والحياة الإنسانية من

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

اوضارها. و تلك وإن كانت مهمة جماعية تشارك بها مؤسسات عدة لكنها تفرض على الأخصائي الاجتماعي درجة كافية من الثقافة و المعرفة التي تمكنه من إداء دوره بشكل ناجح في هذا المجال بالتعاون و التنسيق و الانسجام مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، الرسمية أو التي تنضوي تحت لواء منظمات المجتمع المدني أو المبادرات و الاتجاهات الأخرى الفاعلة التي تلتقي في الهدف نفسه.

- فلنضع نصب أعيننا وانتباهنا : أن أي منصب أو موقع ديني أو سياسي أو علمي أو اجتماعي... لا يشكل مبررا تعجيزيا في عدم مقاومة التعصب المذهبي و الديني، بل ينبغي حرمان وعزل من يتولى هذه المناصب من المتعصبين كما سبقت الإشارة، لأن هؤلاء سيكونون أكبر مؤثر في حياة الناس وعقولهم وتوجههم الاجتماعي، إذ إن التعصب المذهبي و الديني في حالتهم هذه يشكل مرضا ذا عدوى رهيبة سريعة الانتشار، كما النار في الهشيم. و هذا ما يفرض على الأخصائي الاجتماعي في بلدنا و في الظروف التي يعيشها أن تتداخل مهماته مع المهمات الشعبية الوطنية العامة للإصلاح السياسي و التغيير الجذري لبنى العمل الوطني الذي يفترض العمل بروح المواطنة العالية.

٢-٦ الخدمة الاجتماعية و مشروع الإنسانية

لقد أثبتت التجربة الإنسانية في عالم اليوم أن أي نوع من أنواع التعصب يمثل تحريفا للأفكار العظيمة التي احتاجت الإنسانية إلى سنوات طويلة و جهد كبير من أجل إنجازها و تحويلها إلى واقع عملي ملموس سواء أكان ذلك في المجال السياسي أم الديني أم الفكري أم الاقتصادي أم الاجتماعي أم غيرها من المجالات، و لهذا رأينا و في واقع مثل واقع بلدنا و شعبنا و ما يعيشه من مشكلات كبرى أن الإنسانية بوصفها الغريزة الفطرية الأعظم و بوصفها أخلاقا واحدة لثقافات متعددة تمثل البديل الكفيل لما موجود من علاقات مشوهة، و الأساس الذي يقوم عليها العمل الصادق المخلص لتحقيق أماني شعبنا بمختلف أطيافه و أديانه و مذاهبه و قومياته و طبقاته ، في الحياة الحرة الكريمة و بناء المجتمع الخالي من التعصب الديني و المذهبي و التناحر و العنف و التقاتل و الاندثار.

و سبب تأكيدي على هذه الفكرة – الإنسانية- (النظرية الأخلاقية العملية) هو ما نراه من إثارة جديدة لعوامل الاختلاف الثقافي والقومي و الاجتماعي و العقائدي و المذهبي القديم و تحويلها شيئا فشيئا إلى عامل اصطراع و تناحر و إثارة لتاريخ من الكراهية و البغض قد يؤدي إلى إعلان شعبنا الحرب على نفسه، فيكون بذلك قد أعطى فرصة أخرى لأعدائه الذين يتربصون به يوميا و تفصيليا، فرصة ثمينة للاستمرار في حملة الإبادة الجماعية و التهشيم و التقسيم التي تهدد فعليا الوجود المادي و الحضاري و التاريخي لهذا الشعب بالزوال الأبدي المخيف.

و ما يؤسفنا و يولد من جديد نظرة إحباط مؤلمة أن التنظيمات و الأحزاب السياسية العاملة في الوسط الجماهيري فضلا عن منظمات المجتمع المدني، و أي منظمات غير حكومية أخرى، لمختلف مكونات شعبنا، قد فشلت هي الأخرى في أن ترتقي إلى مستوى التحدي و الأهداف المطلوب منها تحقيقها في الوقت الحاضر سواء أكانت هذه المنظمات، أو الأحزاب التي نقصدها –إسلامية أم علمانية-أم أي تكتلات كانت قد أقامت بنيانها الفكري و التنظيمي على روح (العالمية) و تجاوز الانتماءات المحلية، ولا سيما الانتماءات المذهبية و الدينية، التي تمثل بتعصبها اليوم أكبر خطر على جماهير الشعب عموما، في الوقت نفسه فإنها تجسد أكبر فشل لعمل هذه الأحزاب و لكذب انتماءاتها الفكرية و السياسية المعروفة عنها أو التي تعلن عنها باستمرار.

إن الخدمة الاجتماعية بأي وصف من أوصافها، هي توجه نحو تحقيق الإنسانية المثلى، و استعادة لإنسانية الإنسان المسلوبة، سواء أكانت مهنة أم علما أم ممارسة اجتماعية تغييرية أو تصحيحية، أم تخصصا أكاديميا أم تشكيلا لمؤسسات تنضوي تحت لواء مؤسسات الدولة أم منظمات المجتمع المدني أم حركة عملية أخلاقية ... أم غير ذلك، و لهذا فالمنتمي لها العامل في ضوء تحقيق أهدافها و برامجها الوقائية و العلاجية و الإنمائية و الأخلاقية، يتوجب عليه أن يعمل بروح الإنسانية على وفق المبادئ و التشريعات و الفكر الذي وفره تراث الإنسانية التاريخي و الفكري و الفلسفي و الأخلاقي و الديني و الاجتماعي و السياسي، و ما أنتجته المنظمات و المجهودات الدولية من وثائق في ذات الشأن والتي تؤكد على وجوب تحقيق إنسانية الإنسان و الحفاظ عليها و صونها استنادا إلى ما تضمنه هذه الوثائق من حقوق موجبة لأنظمة العالم كافة، بما فيها الأحزاب و الحركات و الأنظمة السياسية التي تحكم دول العالم و تؤثر في مساراتها الحضارية ما هو كائن و ما ينبغي أن يكون منها.

و بناء على ذلك نقترح مجموعة من المفاهيم و المبادئ و المواصفات التي تخص الإنسانية و التي ينبغي على الاختصاصي الاجتماعي العمل بما يوافقها لتحقيق الأهداف الجوهرية للخدمة الاجتماعية في مقاومة المد التعصبي البغيض و الحد من هذه الظاهرة الهدامة لبنى الإنسانية وجودا و تشريعات و أخلاقا و علاقات، و منها:

١. إن الإنسانية هي الفطرة السليمة التي خلقنا بها الله جل جلاله، و هي تحوي منظومة من الوعي و الأفكار و المعارف و القيم الأخلاقية و العواطف و المشاعر و الصفات الأخرى الخاصة بالإنسان تحديدا، الأكثر صلاحا لأن تكون منهج عمل و علم يقوم و ينظم العلاقات بين العائلة الإنسانية تنظيما إنموذجيا ، يتجاوز حدود الفوارق النوعية (الجندر) و الدينية و المذهبية و القومية و الطبقية و الجسمانية و الثقافية و الحضارية و الاجتماعية و التاريخية ... و غيرها.
٢. إن الحرية تمثل المخزون الأكثر قيمة وشمولية وحجما للإنسانية، وإذا ما جرد الإنسان من حريته فقد حرم من أعظم ما في الإنسانية من مضمون ..إننا لا نستطيع أن نفكر في النضال من أجل استعادة الإنسانية لأبناء شعبنا من دون أن نضع النضال من أجل الحرية في مقدمة وأولويات مسار الحركة الاجتماعية نحو الحضارة والتقدم لهذا الشعب ...
٣. تعيش الذات الإنسانية في مجتمعنا تناقضا كبيرا ؛ ففي الوقت الذي تسعى فيه الذوات الإنسانية، المدركة لقيمة وجودها في الحياة والعالم، إلى تأكيد نفسها في كل المجالات المتاحة،

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

نلحظ أن الذات الإنسانية في مجتمعنا تسعى إلى سحق نفسها في كل المجالات المتاحة وذلك عبر انصهارها غير الواعي في بودقة المجموع بلا رويّة ولا تفكر. بحيث تصبح هذه الذات رقما جديدا يضاف إلى الذوات ساقطة الإرادة والوعي والحرية. إن أفضل مسار تنتهجه الذات المقصودة في مجتمعنا هو أن تعيد اكتشاف نفسها بكل ما تحمله من فطرة إنسانية تؤهلها لتأكيد وجودها وتميزها و فاعليتها من خلال حضور الإرادة و تنمية الوعي و تحقيق الحرية.

٤. إن فلسفة الإنسانية لا تهمل الجزئي ولا تتقيد به ولا تناقضه، لأن هذا الجزئي ووفقا لطبيعته، يشكل خطوة أولية في مسار حركة الإنسانية ودربها الطويل. فالإنسانية لا تجعلني أترك ديني ومعتقدي أو أفكاري ومبادئي، وكل ما هو عزيز علي وشكل جزءا من تكويني الذاتي؛ بل ان الإنسانية تعزز ما لدي من قيم فكرية وروحية واعتبارية وأخلاقية ...وفي الوقت نفسه تمثل معيارا لها؛ لصدقها وصحتها وقربها من الحقيقة المطلقة التي تشكل غاية الغايات.

٥. إن الإنسانية لا تتجسد فقط في أن نحب لغيرنا ما نحب لأنفسنا. بل ان نعمل على تحقيق ما يحبه غيرنا بالحماسة نفسها التي نعمل فيها على تحقيق ما نحبه لأنفسنا. الإنسانية هي باختصار أن تزول الفوارق بين ما هو (نحن) وما هو (هم). ومقياسنا في ذلك هو المعايير الفطرية التي خلقها فينا الله سبحانه بوصفها خصائص مميزة للإنسان عن غيره من المخلوقات، والتي حاولت وتحاول الأديان والفلسفات والمذاهب الأخلاقية الكبرى والحركات النبيلة في التاريخ أن تجسد ولو أجزاء منها.

٦. إن الإنسانية هي الطريق الوحيد الذي يوصلنا إلى بر الأمان و السلام الدائم. وهي الطريق الوحيد الذي يجعلنا نفهم الأشياء كما هي في جوهرها، لا كما وردتنا، أو زيفت لنا، أو خدعنا بها استغلالا بسبب سذاجة الوعي الفردي و الجمعي لكثير منا. إن الإنسانية هي الطريق الوحيد الذي يوصلنا إلى باب الحضارة و التحضر، إلى باب اكتشاف قيم الأخلاق و التخلق و السلوك القويم، إلى باب اكتشاف جوهر العقائد الروحية و الإيمانية التي نعتصم بقشورها منذ قرون و قرون.

٧. الإنسانية تفرض علينا أن نتواضع لله سبحانه كي نكون أرفع شأنا مما نحن عليه الآن. فنحن لا نخرق الأرض بقوتنا ولن نبلغ الجبال طولا. إن هناك شعوبا حازت الحكمة والفكر والفلسفة والأديان، مثلنا ، وربما أفضل منا. و بدلا من أن نحتقرها وننظر لها نظرة دونية ونعد أهلها من الكافرين ونجوّز سبيهم وقتلهم واستحلال أعراضهم وممتلكاتهم وندعوهم إلى ديننا ونرفض دياناتهم ... علينا بدلا من ذلك كله أن نجلس معهم في قاعات خالية من السيوف نحاورهم في مبادئ الإنسانية القائمة على المحبة والتسامح والسلام والتفاهم المشترك في كل ما يخص الثقافات المحلية والعقائد والفلسفة والفكر الإنساني...وأي مبدأ آخر من مبادئ الإنسانية التي تمثل جوهر الأديان وأساس فطرة الإنسان.

٨. دين الإنسانية هو الدين القيم؛ هو دين السلام والاطمئنان الدائم والرضا بالرب الرحيم. دين التسامح والمحبة والألفة والتعاون و العيش وسط قيم إنسانية تملأ الأفعال معنى والحياة غايات شريفة نبيلة صادقة. دين يمتلك الآخرون قلبك ومشاعرك و يهدونك قلوبهم ومشاعرهم عن طيب خاطر. دين ليس فيه نفاق ولا نفعية ولا جهل ولا استغلال ولا تبعية ولا تغييب للعقل الفردي أو الجمعي .دين لا تعيش فيه النفس غربة في الفكر والوجود. دين فيه أخلاق واحدة لثقافات متعددة. دين تسقى فيه الفضائل بماء المكرمات وتصحر فيه الرذائل باليباب اليابسات. دين يضع في صميم أهدافه إنشاء جنتين: جنة في الأرض وجنة في السماء. دين لا يقبل فيه الرب أن يقتل عبيده باسمه، ولا يقبل أبدا أن تستغل شريعته في نشر الاستعباد والعبودية. إنه دين الحرية لأنه صادر من رب الحرية والأحرار.

٩.إن عالم اليوم متجه بإعصاره المدمر إلى تلويث النفوس، وتجريدها من أهم صفاتها التي خلقنا بها الله سبحانه، وتحويلها من أرض لينة لإنبات الخير وإنماء المحبة وسقي التسامح، وجني السلام ...إلى مزرعة للحرب والدمار، للحقد والبغضاء، للفرقة والتجافي والجفاء ...

لقد حقق أعداء الإنسانية كثيرا من أغراضهم الشريرة في مسعاهم الشرير هذا.. في الوقت الذي لم يسجل فيه أصدقاء الإنسانية إلا القليل القليل في دربهم الخير الواضح وضوح الشمس والقمر. وأكبر دليل على ذلك هو هذا الانهيار القيمي المخيف في المنظومة الأخلاقية للشعوب المستهدفة بعد أن استمر تعريضها إلى ظروف غير إنسانية حتى صارت تفقد إنسانيتها شيئا فشيئا.

إن الصراع من أجل البقاء اليوم لا يتمثل في استمرار حياة الإنسان مخلوقا بائسا يمارس أفعالا يشترك فيها مع الحيوانات، بل إنه صراع من أجل بقاء واستمرار النفس الإنسانية في نقائها، وطهرها، سامية، متعالية عن الصغائر والرذائل لا تتأثر بإعصار التلويث. ولن يتم ذلك إلا بأن تحمي النفس الإنسانية نقاءها وصفاتها الإلهية، ولا يتحقق هذا إلا بمراجعة دائمة لأفعال النفس، ومعرفة مدى تطابق هذه الأفعال مع نسق الإنسانية ومداه وأهدافه وغاياته بما يجسد الحياة الحقيقية للإنسان حينما ترتقي فيها أعماله إلى أسمى مدارك الخلق النبيل والحقيقة الساطعة والنقاء الإلهي والسعادة الأبدية ....

١٠. السعادة أن تنتصر في ذواتنا قيم الإنسانية؛ تلك القيم التي خَلَقنا بها ومن أجلها الله سبحانه، وجعلها غاية أعمالنا وسلوكنا في الحياة .. وهي غاية الفلسفة والدين والفكر والعلم والتقدم والحضارة ... لأنها تحقق الوجود الفعلي والجوهر الحقيقي للإنسان على ظهر البسيطة .. وبعض من هذه القيم المطلوب الانتصار لها: أن نحترم هذه الإنسانية فينا وفي الآخرين، ونتعامل مع الجميع على قدر المساواة، بغض النظر عن الخصائص المميزة للجنس البشري، والصفات التي تضيفها البيئة للإنسان .. ولا سيما تلك الصفات التي لا دخل لهذا الإنسان في اختيارها؛ مثل: الدين، اللغة، القومية، المورثات الجينية، البيئة الطبيعية، العِرْق، الجنس، العشيرة، الثقافة المحلية، العادات والتقاليد الموروثة ... وغيرها.

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

٣- الخاتمة

في الفكر الاجتماعي السياسي لا يمكن قيام مجتمع مدني من دون دولة مدنية، و العكس صحيح تماما. في الوقت نفسه فلا يمكن قيام دولة مدنية من دون مؤسسات فاعلة في الخدمة الاجتماعية يتحدد حجمها و عظم أهدافها و عددها بمقدار الحاجة لها في مفاصل التأسيس كافة الخاصة بمؤسسات الدولة المدنية العاملة في المجالات و القطاعات كافة. لكن هذه الاشتراطات و المواصفات للدولة المدنية لا يمكن أن تحقق الأهداف المرسومة و المرجوة منها في ظل وجود التعصب المذهبي و الديني، سواء أكان ذلك على صعيد المجتمع أم النظام السياسي الحاكم أم مؤسسات الدولة التي تحقق الخطط التي يرسمها النظام المقصود.

و إذا ما أعدنا قراءة أهداف الدولة المدنية و شروط وجودها و نجاح آلياتها في التطبيق و المنهج العام الذي تقوم عليه خططها، فإننا سنعثر على أدوار الخدمة الاجتماعية في كل هذه التفاصيل. كذلك فإننا إذا ما دققنا في مواصفات المجتمع المدني في الدول المتقدمة التي سبقتنا في التأسيس فإننا سنجد أنه لولا أن مؤسسات الخدمة الاجتماعية حققت كثيرا من غاياتها و خططها لما شهدنا أي وجود لهذه المواصفات بل لتسمية المجتمع المدني أصلا بما يعنيه ذلك من صور للكثير من عناصر التقدم الحضاري و الإنساني في المجالات كافة.

من هنا نحكم أنه لا يمكن قيام دولة مدنية أو مجتمع مدني بوجود التعصب المذهبي و الديني، الذي ذكرنا في هذا البحث بعضا من مواصفاته الهدامة على صعيد الفرد و المجتمع و مؤسسات الدولة، في مقابل أدوار الخدمة الاجتماعية التي لابد منها كضرورة لمعالجة هذه الآفة الاجتماعية متعددة الأبعاد و السلبيات.

المصادر والمراجع

العلوي، ح. (٢٠١٨). *الشيعة والدولة القومية ١٩١٤-١٩٩٠*، ط٢. ايران: مكتبة الصدر.

الفوزان، ع. م. (فبراير، ٢٠٢١). الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان. متاح على موقع بوابتي http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=5773 في ٢٠٢١/٠٢/٢٤

بشارة، ع. (٢٠١٨). الطائفة و الطائفية من اللفظ ودلالته المبتذلة إلى المصطلح السوسيولجي التحليلي. *مجلة عمران*، ٦ (٢٣)، ٧،٢٤.

جاسم، ف. ج. (٢٠١٤). *مدخل الخدمة الاجتماعية*. القادسية: مطبعة جامعة القادسية.

جيب، ج. ش. (٢٠١٩). *آليات الخدمة الاجتماعية في مواجهة الإرهاب والتطرف من اجل الإسلام والتنمي*. *الإسكندرية:* منشورات المكتب الجامعي الحديث.

عبد الباقي، ص. ا. (٢٠١٢). *أسس الخدمة الاجتماعية*. *المملكة السعودية:* مطبعة جامعة الملك فيصل.

عبد الحميد، خ. ع. (٢٠٠٩). *الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان*. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، ط١.

عثمان، ع. ص. وعرفان، م. م. (٢٠١٥). *المدخل إلى الخدمة الاجتماعي: الأسس النظرية ومجالات الممارسة*. *سلطنة عمان:* دار الكتاب الجامعي.

علاء الدين، ر. (٢٠١٨). *الطائفية والحكومة ومستقبل العراق*. الدوحة: مركز بوكنجر.

محمد الحسن، ا. وشهاب، ب. ا. (١٩٩٠). *خدمة الجماعة*. بغداد: مطبعة جامعة بغداد.

مختار، ا. م. (٢٠١٨). *دور الأخصائي الاجتماعي المدرسي في علاج مشكلات سوء التوافق الأسري* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.

مكي، ع. (٢٠١٨). *القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة*. *جنيف:* اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

Translated References

Abdul-Baqi, S.A. (2012). *Bases of social work*. Saudi Arabian: Faisal King University Press.

Abdul-Hameed, Kh. A. (2009). *Social work and human rights*. Cairo: Masir Al-Arabia House for Publishing and Distributing.

Ala'Al-Deen, R. (2018). *Sectariansim, government, and the future of Iraq*.Doha: Bokinger Center.

Al-Alawi, H. (2018). *Al-Shia' and the national state 1914-1990*. 2nd Edition. Iran: Al-Sadir Library.

Al-Fawzan, A. M. (February, 2021). *Social work and human rights*. Retreived from Bawabatie Gate http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=5773 on Feb. 2, 2021.

Bishara, A. (2018). Sector and sectarianism from pronunciation and its vulgar connotation to the analatical sociological term. *Umran Journal*, *6*(23), 7, 24.

Jassim, F. G. (2014). *An entrey to social work*. Qadissiya: Al-Qadissiya University Press.

Jeep, J.Sh. (2019). *Trchniques of social work in facing terrorism and exteremism for peace*

and growth. Alexandria: Publications of Al-Maktab Al-Jami'I Al-Hadeeth.

Mekki, A. (2018). *Human international law in disputes*. Geneva: International Committee of Red Crescent.

Mohammad Al-Hasan, A & Shihab B.A. (1990). *Group service*. Baghdad: University of Baghdad Press.

Mukhtar, A.M. (2018). *The Role of Social Scool Specialist in Treating Family mismatch Problems.* (An Unplublished MA Thesis). Al-Nilain University, College of Higher Studies, Al-Khartoum.

Uthman, A. S. & Irfan, M.M. (2015). *An entery to social work: Theoretical bases and scopes of practice*. Oman Sultanate: Al-Kitab Al-Jamo'I Publication House.